

زواج الأطفال في القانون الدولي Child marriage in international law

غزيل عائشة*

جامعة غيلزان، الجزائر

aicha.gheziel@univ-relizane.dz

- تاريخ الإرسال: 2022/09/30 - تاريخ القبول: 2022/12/17 - تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص: إن زواج الأطفال هو انتهاك جسيم لحقوق الطفل الأساسية، وتقف وراءه العديد من المسببات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما أن انعكاساته على طفل وخيمة لاسيما الفتيات بسبب الحمل المبكر وما ينتج عنه من مخاطر ضف إلى ذلك انه يفوت عليهم فرصة التعليم النظامي وهو ما يحرمهم من فرصة عمل تمنحهم الاستقلال المالي والاجتماعي

وللتصدي لهذه الظاهرة بذل المجتمع الدول العديد من الجهود توجت باتفاقيات دولية لا تتناول زواج الأطفال بشكل صريح، باستثناء قرارات الأمم المتحدة التي اعتبرت ممارسة ضارة بالطفل ودعت الدول الى بذل المزيد من الجهود لحماية الأطفال المتزوجين تعليميا وصحيا واقتصاديا.

الكلمات المفتاحية: زواج الأطفال - القانون الدولي - الرضا في الزواج - سن الزواج.

Abstract: Child marriage is a grave violation of the fundamental rights of the child, and behind it are many social, cultural and economic causes, and its repercussions on a child are dire, especially girls because of early pregnancy and the resulting risks, in addition to that it misses the opportunity for them to have a formal education, which deprives them of a job opportunity that gives them financial and social independence.

To address this phenomenon, the community of nations has made many efforts culminating in international conventions that do not explicitly address child marriage, with the exception of United Nations resolutions that considered it a harmful practice to children and called on countries to make more efforts to protect married children educationally, healthily and economically.

Keywords: Child marriage - International law - Consent in marriage - Marriage age.

* المؤلف المرسل: غزيل عائشة

مقدمة.

يعتبر زواج الأطفال انتهاك صارخ للطفولة، وهو ممارسة واسعة الانتشار لا سيما في الجزء الجنوبي من العالم أو ما يعرف بالمجتمعات الشرقية وإن كان هذا لا ينفي وجود مثل هذه الممارسة في العالم الغربي أيضا ولا سيما بين فئة المهاجرين.

وزواج الأطفال يحمل بين طياته الاكراه والافتقار الى الرضا كشرط أساسي للزواج كون ان الطفل يفقد الى أهلية التعبير عن الموافقة الصريحة والمستنيرة. وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف العديد من الدول لمجابهة هذه الظاهرة الا أنها تبقى واسعة الانتشار، ومرجع ذلك إلى عدة عوامل لعل أبرزها الفقر، والمفاهيم التقليدية المتعلقة بالشرف وغيرها من العوامل.

وهذا النوع من الزواج في حقيقته هو شكل اشكال التمييز الجنساني فهو متجذر بشكل أكبر في المجتمعات التي تعتبر المرأة أدنى مكانة من رجل، إلا أن ذلك لا ينفي أن الأطفال الذكور هم أيضا معرضين للزواج المبكر الا أن نسبة الأطفال الإناث أكثر بكثير.

والتصدي لمسألة زواج الأطفال لا سيما الفتيات وهم صغار تكمن أهميته في حمايتهم من انعكاساته الخطيرة على حقوقهم، فهو يحرمهم من طفولتهم كما أن له انعكاسات سلبية على استقلالهن وكرامتهن ويعرضهن للعنف المنزلي والجنسي، بالإضافة إلى ذلك فان له تأثير كبير على الحق في الصحة نتيجة مضاعفات الحمل او الولادة التي تقضي الى الوفيات في بعض الحالات بين الفتيات المتزوجات.

إن هذه الآثار الوخيمة المترتبة على تزويج الطفل دفع بالمجتمع الدولي للتصدي لهذه الظاهرة باعتبارها ممارسة ضارة تنتهك الحقوق الأساسية للطفل وقضية من قضايا حقوق الإنسان، وليس مسألة خاصة لها أبعاد اجتماعية تنحصر بين العائلات. الا أن الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن تتعارض مع مشكلة التعدد والاختلاف الثقافي بين مجتمعات الشرق والغرب، فمفاهيم الطفولة وسن زواج في الصكوك الدولية هي مفاهيم غربية بحتة قد لا تلقى قبول لدى المجتمعات الشرقية، ومن ثم فان الإشكال الذي تتمحور حوله هذه الدراسة هو ماهي المكثات القانونية التي يوفرها القانون الدولي للتصدي لزواج الأطفال باعتباره ممارسة ذات ابعاد ثقافية واجتماعية؟

إن هذه الدراسة تهدف الى البحث في موقف القانون الدولي من مسألة زواج الأطفال من خلال ابراز الحماية التي توفرها مختلف الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية للطفل من الزواج

زواج الأطفال في القانون الدولي

المبكر، كون أن هذه الصكوك الدولية تعتبر بمثابة المرجعية التشريعية للعديد من النظم القانونية الوطنية.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، أما المنهج الوصفي من خلال البحث في مفهوم زواج الأطفال وانعكاساته على حقوق الطفل، وسنحاول من خلال المنهج التحليلي تحليل الأطر الدولية من تشريعات وقرارات والتي تهدف الى الحد من هذه الظاهرة.

إن الإجابة على الإشكال المطروح تطلب منا تناول هذه الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم زواج الأطفال وأثاره

ثانياً: مكافحة زواج الأطفال في القانون الدولي

1. مفهوم زواج الأطفال وأثاره

إن الولوج في مسألة حماية الأطفال من الزواج في نطاق القانون الدولي يفرض علينا بالضرورة التطرف الى مفهوم هذا الزواج من خلال تعريفه والأسباب الكامنة وراءه وصولاً الى اثاره الوخيمة على الأطفال من مختلف الجوانب.

1.1 تعريف زواج الأطفال وأسبابه

1.1.1 تعريف زواج الأطفال

تعرف اتفاقية حقوق الطفل¹ في المادة الأولى منها الطفل على انه كل انسان لم يتجاوز سن 18 مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه.

ومن هذا المنطلق فان مفهوم الطفل الوارد في اتفاقية حقوق الطفل يعتبر الأساس الذي يستند عليه تعريف زواج الأطفال في سياق القانون الدولي، فقد عرفتة اللجنة المعنية بالتمييز ضد المرأة في التعليق العام رقم 31² على انه " أي زواج يكون فيه أحد الطرفين على الأقل دون سن الثمانية عشرة عاماً ".

¹ اتفاقية حقوق الطفل، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989، دخلت حيز النفاذ 2 سبتمبر 1990

² - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 31 / التعليق رقم 18 للجنة حقوق الطفل، الصادر بصفة مشتركة بشأن الممارسات الضارة، المؤرخة في 14 نوفمبر 2014، الملحق رقم CEDAW/GC/31، الفقرة 20

وفي عام 2005 اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا القرار 1468 بشأن الزواج القسري وزواج الأطفال³ وعرفت زواج الأطفال بأنه عقد قران بين شخصين يكون سن أحدهما على الأقل أقل من 18 سنة.

ومن ثم نستنتج أن زواج الأطفال هو الذي يكون أحد طرفيه أو كلاهما دون سن 18 سنة، إلا إذا كان التشريع الوطني ينص على خلاف ذلك.

أما بالنسبة إلى التعريفات الفقيه فمنها من يعرف زواج الأطفال في سياق التعريف الوارد للطفل في إطار اتفاقية حقوق الطفل، ومنها من يتبنى تعريفات محتلة استناد إلى الخلفية الفكرية والثقافية.⁴

وفي هذا الصدد عرفته الأستاذة هناء السبعوي على أنه "الزواج الذي يتم قبل بلوغ السن القانوني للفتاة"⁵ ويلاحظ أن هذا التعريف يعتبر زواج الأطفال هو الزواج الذي يكون فيه سن الزوجة أقل من السن القانوني للزواج متجاهلاً بذلك أن زواج الأطفال يمكن أن يشمل أيضاً الأطفال الذكور، كما أنه لم يحدد لنا السن القانوني للفتاة الذي يسمح لها بالزواج.

أما الأستاذة سهى القيسي فقد عرفته بأنه الزواج الذي لا يكون أحد طرفيه بالغ، وعرفت البلوغ بأنه ظهور علامات طبيعية كالحيض والاحتلام أو ببلوغ سن معينة كسن الخامسة عشرة⁶، ويلاحظ أن هذا التعريف استند إلى النضج الفيزيولوجي كمعيار لتحديد سن الزواج متغافلاً بذلك معيار النضج الفكري والنفسي.

أما الأستاذ موسى نجيب موسى فيرى أنه يمكن أن يعرف الزواج للأطفال من خلال تحديد سن الزواج حيث يوجد رأيان في ذلك وهما:

الرأي الأول: زواج الأطفال هو الذي يتم قبل سن البلوغ وذا عرفنا أن سن البلوغ بالنسبة للرجل هو 12 سنة والمرأة 9 سنين ومنتهاه في كليهما 15 سنة، نستطيع القول أن بآن زواج الأطفال على هذا الرأي هو الذي يتم قبل 15 سنة.

³ - Council of Europe, 'Resolution 1486(2005), Forced Marriage and Child Marriage, Adopted by the Assembly in 5 October 2005 (29th Sitting

⁴ - فضيلة عبد الله طلافحة، موقف القانون الدولي من زواج الأطفال، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد 21، ال عدد2، مصر ، 2019، ص1173

⁵ - مصطفى حمدي أحمد وآخرون، دراسة اجتماعية لظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط المجلد 50، العدد 2، 2019 ص399

⁶ - سمها ياسين عطى القيسي، زواج الصغار في ضوء تحديد سن الزواج، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، 2010، ص6

زواج الأطفال في القانون الدولي

الرأي الثاني: ان الزواج الاطفال هو الذي يتم بعد البلوغ وقبل ثمانية عشرة سنة⁷.

ويشار الى زواج الأطفال أحيانا على انه زواج مبكر وهذا الأخير تقريبا له نفس معنى زواج الأطفال، بل ان اللجنة المعنية بالتمييز ضد المرأة في التعليق العام رقم 31 اعتبرت ان زواج الأطفال هو نفسه الزواج المبكر.

وبالمثل، تنص لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل على أن الزواج المبكر هو أي زواج يتم إجراؤه دون سن 18 عاماً، قبل أن تكون الفتاة مستعدة جسدياً وفسولوجياً ونفسياً لتحمل الزواج والإنجاب⁸.

بينما تقرير مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة لسنة 2014⁹ قد يختلف جزئيا عما ورد سابقا فقد عرف الزواج المبكر على أنه "زواج الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في البلدان التي يبلغ فيها سن الرشد قبل ذلك او عند الزواج، ويمكن ان يحيل الزواج المبكر أيضا الى الحالات الزواج التي يكون فيها الزوجان معا في سن الثامنة عشرة أو سن أكبر لكن عوامل أخرى تجعلهما غير مهئين للموافقة على الزواج، مثل مستوى نموها الجسدي والعاطفي والجنسي او النفسي "

ومن ثم فهو يعتبر زواج الأطفال أحد صور وأشكال الزواج المبكر وليس الزواج المبكر نفسه، أي انه لا يحصره فقط في الزواج الذي يتم قبل 18 سنة فقط.

1. 1. 2 أسباب زواج الأطفال

زواج الأطفال هو ظاهرة اجتماعية تقل في ظروف مكانية وزمانية معينة، وتشهد ارتفاعا في ظروف أخرى، ومن ثم فان هذا النوع من الزواج تكمن وراءه جملة من الأسباب والدوافع ولعل أبرزها ما يلي:

• الفقر

تعتبر الفتاة في الكثير من الأسر الفقيرة أداة مالية يمكن ان تحسن الوضع الاقتصادي للأسرة ذلك ان العائلات الفقيرة عادة ما تلجأ الى تزويج بناتها القاصرات بسبب الفقر والحاجة وذلك بهدف الاستفادة

⁷ -موسى نجيب موسى، الزواج المبكر دراسة تحليلية في اتجاه فتيات الريف نحو الزواج المبكر، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2020 ص25
⁸ UNICEF, Child Marriage and the Law, Legislative Reform Initiative Paper Series, New York, January, 2008, p14

⁹ - تقرير مفوضية السامية لحقوق الانسان حول منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة، المؤرخ

في 2 افريل 2014، الملحق رقم A/HRC/26/22، الفقرة 5

منالمهر في تسديد التزاماتها المادية والمستحقات المترتبة عليه،¹⁰ كما ان الاسر ذات العدد الكبير من الأطفال والمتدنية الدخل تقوم بتزويج الفتاة وهي صغيرة السن للتخلص من اعبائها¹¹.

ووفي هذا الصدد اكد قرار مجلس حقوق الانسان 153/73 على ان الفقر من العوامل المقضية الى ممارسة تزويج الاطفال¹² وبحسب تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابه وعواقبه الصادر في 2012فانه في بعض الحالات يكره الأبوين العروس على الخضوع للزواج المبكر بغية تحسين وضعهما المالي أو سداد ديون الأسرة، وهناك احتمال اكبر أن ترغم أسرة ريفية فقيرة احد أفرادها الإناث على الزواج لأسباب مالية وليس لأسباب ثقافية ودينية ، ويمكن أن يتم الدفع نقد او عينا لأسرة المرأة او للوصي عليها او لأي شخص اخر او مجموعة أخرى وفي هذه الحالات تجبرها أسرته ان تكون خاضعة للزوج لان العودة إلى منزلها يعني اضطراب اسرتها الى رد مهر العروس الى زوجها او اسرة زوجها¹³.

وبحسب تقرير مفوضية السامية لحقوق الانسان حول منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة صادر في 2014 أكد على أن زواج الأطفال يمكن ان يكون له مزايا اقتصادية أخرى من قبيل مهر اقل للعرائس الأقل سنا.¹⁴

وتظهر الأبحاث انه في عدد محدود من البلدان تجري ممارسة زواج الأطفال في الاسر الغنية أيضا حيث تعتبر هذه الممارسة وسيلة للمحافظة على الثروة فيما بين الاسر التي تنتمي اليها الطبقة الاجتماعية والاقتصادية نفسها¹⁵.

• محدودية التعليم

ان عدم تلقي الفتيات التعليم المناسب بسبب عدم توافر وسائل نقل امنة بين المنزل والمدرسة وانخفاض نوعية التعليم وندرته قد يؤدي الى بقاء الفتاة في المنزل فيكون بذلك دافعا الى الزواج المبكر¹⁶,

¹⁰ - فضيلة عبد الله طلافحة، المرجع السابق، ص 1180

¹¹ - موسى نجيب موسى، المرجع السابق، ص 32

¹² - قرار الجمعية العامة 153/73 حول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، المؤرخ في 8جانفي 2019، الملحق رقم

A/RES/73/153

¹³ - تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابه وعواقبه (تقرير مواضيعي عن الزواج الاستعبادي)، المؤرخ في 10

جولية 2012، الملحق رقم A/HRC/21/41 ، الفقرة 51

¹⁴ تقرير مفوضية السامية لحقوق الانسان (A/HRC/26/22)، المرجع السابق، الفقرة 17

¹⁵ - المرجع نفسه

¹⁶ -فضيلة سالم سعيد أحدي، ظاهرة زواج القاصرات " الأسباب والأثار، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، جامعة الزاوية ، 13ديسمبر 2021،

زواج الأطفال في القانون الدولي

كما أن الأسرة المتعلمة لا تزوج البنين والبنات إلا بعد اكمال مراحل الدراسة ، أما الأسر الغير المتعلمة أو متوسطة التعليم فانهم يزوجون أبناءهم في سن مبكرة وخاصة في المناطق الريفية ¹⁷، بالإضافة الى ذلك هناك من يرى أن زواج الأطفال يرتبط بمسألة أمية الزوج ، فالزوج الأمي لا يأخذ في عين الاعتبار مسألة التقارب العمري بعين الاعتبار ، ويفضل ان تكون صغيرة حتى يضمن الخضوع. ¹⁸

وتأكيد لذلك نص قرار الجمعية العامة 156/69 حول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه ان ممارسة تزويج الأطفال تمس أكثر الفتيات اللواتي لم يتلقين الا قدرا قليلا من التعليم الرسمي او لم يحصلن عليه اطلاقا . ¹⁹

وهو ما أكد عليه قرار مجلس حقوق الانسان رقم 23²⁰/24 حقوق الانسان من أنقص التعليم يعتبر من العوامل المفضية لزواج الأطفال.

• الأعراف الاجتماعية

ان العادات والتقاليد تعد مرتكزا أساسيا في انتشار الزواج المبكر بين الاناث بشكل خاص ²¹ فالمفاهيم المنتشرة في بعض البيئات حول السترة والشرف وما الى ذلك. تعتبر أن الزواج هو الحامي من الانزلاق في الرذيلة التي يمكن أن تسيء للفتاة وأهلها على حد سواء . ²²

وبحسب التقرير الصادر عن لجنة حقوق الانسان لسنة 2002 فان المرأة تجسد شرف الرجل الذي تنتمي اليه وبهذا فلا بد ان تحمي عذريتها وعفتها، اذ يعتبر الحفاظ على شرف الاسرة في المجتمعات الابوية والمنتمية الى الإباء من مسؤولية المرأة ²³.

كما أكد التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان حول تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية لسنة 2019 أنه في مجال التصدي للقوالب النمطية والأعراف الاجتماعية التي تعزز ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري فان من بين الأعراف

¹⁷ - مصطفى حمدي أحمد وآخرون، المرجع السابق، ص399

¹⁸ - موسى نجيب موسى، المرجع السابق، ص29

¹⁹ - قرار الجمعية العامة 156/69 حول الزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، المؤرخ في 18 ديسمبر 2014، الملحق رقم

A/RES/69/156

²⁰ - قرار مجلس حقوق الانسان 23 / 24 حول تعزيز الجهود الرامية الى منع ممارسة تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على

هذه الممارسات: التحديات والإنجازات وأفضل الممارسات وثغرات التنفيذ، المؤرخ في 9 أكتوبر 2013، الملحق رقم A/HRC/RES/24/23

²¹ - موسى نجيب موسى، المرجع السابق، ص32

²² - نهى عدنان القاطرين، الغزو الناعم، دراسات حول أثر العولمة على الأسرة والمجتمع، دار أي - كتيب، 2018، ص96

²³ - لجنة حقوق الطفل، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، المؤرخ في 31 جانفي 2002، الملحق رقم

E/CN. 4/2002/83، الفقرة 27 ، 28

التي يصعب التصدي لها أكثر من غيرها الأعراف المتعلقة بالحياة الجنسية للطفل والدور المتوقع من الفتاة كزوجة وأم.²⁴

في يوليه 2015 أصدر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية تقريراً بشأن زواج الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توصل فيه إلى أن سيطرة الأسرة على حياة الفتيات الجنسية وطرق الاستجابة للحمل المبكر أو لشرف الأسرة ... جميعها تشكل الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في انتشار زواج الأطفال في المنطقة²⁵

• النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية

أن النزاعات المسلحة والحروب الأهلية وما يرافقها من حروب وتشرد قد يؤدي إلى تزويج الفتيات مبكراً خوفاً عليهن من الوقوع في الأسر، أو قد يأتي التزويج هنا بالإكراه عبر إجبار العصابات المسلحة النساء والفتيات المجندات أو المختطفات الصغار على الزواج من المقاتلين.²⁶

ولا ينجم الخطر الكبير الذي تتعرض له النساء والفتيات عن العنف الموجه اليهن بشكل مباشر فقط بل أنه في بعض الحالات يمكن أن يقوض الإحساس بانعدام الأمن وحرية الفتيات وقدرتهن على التنقل بسبب الوضع العام المتسم بالفوضى والخروج على القانون دافع قوي للجوء إلى تزويجهن كآلية لحمايتهن من خطر العنف الجنسي.²⁷

وهذا ما أكد عليه تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية من أنه في مخيمات اللاجئين تتعرض النساء والفتيات للاستغلال الجنسي والزواج القسري.²⁸

وبحسب تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2016 فقد أجريت بعض البحوث بشأن أسباب زواج الأطفال واثاره في حالة النزاع حيث زاد معدل زواج الأطفال في صفوف اللاجئين الذين

²⁴ تقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في السياقات الإنسانية، المؤرخ في 26 أبريل 2019، الملحق رقم A/HRC/41/19، الفقرة 31

²⁵ Margaret E. green، Giovanna Laiura and Alice Taylor، 'Yes ، Girls Do Marry as Children and Adolescents in Latin America. 9 July 20

هذه الدراسة مشار إليها في: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، المؤرخ في 29 جويلية 2016، الملحق رقم A/71/253، الفقرة 57

²⁶ نهي عدنان القاطرجي، الغزو الناعم، المرجع السابق، ص 96

²⁷ دراسة حول تحديات التنمية في ظروف النزاع (الأثر على زواج الأطفال وخصوبة المراهقات)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة (بيروت)، الوثيقة رقم E/ESCWA/ECRI/2019/2، ص 12

²⁸ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المؤرخ في 18 جويلية 2013، الملحق رقم A/HRC/23/58، الفقرة 3

زواج الأطفال في القانون الدولي

يعيشون في الأردن من 12 بالمئة سنة 2011 الى 32 بالمئة عام 2015، ووفقا لإفادة منظمة انقاذ الطفولة تشمل أسباب زواج الأطفال في صفوف اللاجئين السوريين في الأردن رغبة الاهل في حماية بناتهم من انعدام الامن في مخيمات اللاجئين²⁹

وفي نفس السياق ابرزت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 37 (2018)، المتعلقة بأبعاد الحد من خطر الكوارث المرتبطة بقضايا الجنسين في سياق تغير المناخ ان احتمال حدوث الزواج المبكر يكون أكبر خلال الكوارث³⁰

وبحسب قرار الجمعية العامة 175/71 أن معدلات واحتمالات حدوث زواج الأطفال يمكن ان تزيد خلال الطوارئ الإنسانية وحالات النزوح القسري وحالات النزاع المسلح وفي الكوارث الطبيعية.³¹

1. 2 آثار زواج الأطفال

زواج الأطفال هو انتهاك لحقوق الإنسان، وتعدى صارخ على الطفولة، وأثاره وخيمة على مختلف جوانب حياة الطفل، ويمكن أن نستعرض أهم هذه الانتهاكات فيما يلي:

• أثره على الصحة

أكد قرار الجمعية العامة 156/69 السالف الذكر ان زواج الأطفال يمثل تهديدا خطيرا لجوانب متعددة من جوانب الصحة البدنية والنفسية للنساء والفتيات بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر صحتهم الجنسية والانجابية اذ انها تزيد بشدة من مخاطر الحمل المبكر والحمل المتكرر من معدلات الوفيات والاعتلال بين النساء وبين الأطفال حديثي الولادة وحالات الإصابة بناسور الولادة والامراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

وبحسب القرار 153/73 السالف الذكر فان الوفيات المرتبطة بالحمل هي السبب الرئيسي لوفيات الفتيات اللواتي تتراوح اعمارهن بين 15 و 19 عاما (المتزوجات والغير المتزوجات) في جميع أنحاء العالم، وتواجه الأمهات في هذه الفئة العمرية خطر أكبر بنسبة 20 بالمئة الى 200 بالمئة للوفاة اثناء الحمل مقارنة بالنساء اللواتي تتراوح اعمارهن بين 20 و 24 عاما.

²⁹ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، المؤرخ في 29 جويلية 2016، الملحق رقم A/71/253
الفقرة 59

³⁰ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 37 (2018) بشأن الابعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ، المؤرخة في 13 مارس 2018، الملحق رقم CEDAW/C/CG/37، ال فقرة 5

³¹ - قرار الجمعية العامة 175/71 حول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه المؤرخ في 19 ديسمبر 2016، الملحق رقم

A/RES/71/175

كما أكدت لجنة حقوق الطفل في التعليق العام رقم 4 على ان الزواج والحمل في سن مبكرة يعتبران عاملا من العوامل الهامة في المشاكل الصحية المتعلقة بالصحة الجنسية والانجابية، بما في ذلك متلازمة نقص المناعة البشرية (الايدز)³².

إضافة الى ذلك أشارت دراسة لليونيسف الى ان المشكلات الصحية المرتبطة بالزواج المبكر لا تؤثر على الام الحامل والجنين فحسب بل تستمر أيضا بعد الولادة، وتشير الدلائل الى ان معدل وفيات الرضع بين أطفال الأمهات الصغيرات اعلى مرتين من وفيات الاقران الأكبر سنا ، وقد تم تسجيل احتمال اقوى لانخفاض الوزن عند الرضع بين الأمهات المراهقات منه بين الاقران الأكبر سنا، ويرتبط هذا بشكل أساسي بسوء تغذية الام، مما يعزز النقطة التي مفادها ان المراهقين غير مستعدين للولادة، ذلك ان الأطفال ذوي الوزن المنخفض عند الولادة هم اكثر عرضة للوفاة من الأطفال ذوي الوزن الطبيعي بحوالي 5 الى 30 مرة³³.

• الآثار النفسية

تتمثل الآثار النفسية للزواج المبكر للفتيات في الحرمان العاطفي من حنان الوالدين مما يؤدي الى تعرضهما للضغوط النفسية وظهور امراض نفسية متعددة الى جانب اضطرابات الشخصية او إضرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين نتيجة عدم إدراك الفتاة لتلك العلاقة الامر الذي قد يؤدي الى نشوب علاقات اسرية فاشلة بين الزوجين وهو ما قد يؤدي الى ظهور اعراض مبكرة للاكتئاب والقلق المستمر من المسؤولية الاسرية الجديدة

كما يترتب على الزواج قبل البلوغ التام واكتمال النضج النفسي الكثير من الالام والتمزقات للفتات الصغيرة والخوف الذي يؤدي إلى الأمراض النفسية والعصبية.³⁴

• الآثار الاجتماعية

ان زواج الصغيرات يؤدي في أحيان كثيرة الى انقطاعهن عن مواصلة تعليمهن، كما انه يترتب على حرمان الفتاة القاصر من حقها بالتعلم اكتساب حرفة او ممارسة مهنة تضمن من خلالها استقلالها الاقتصادي عن الرجل .³⁵

³² - لجنة حقوق الطفل، التعليق رقم 4 حول صحة المراهقين ونموهم في إطار اتفاقية حقوق الطفل، المؤرخ في 4 سبتمبر 2014، الملحق رقم

CRC/GC/2003/4، الفقرة 23

³³ - UNICEF, Early Marriage, Child Spouses, United Nation Fund Innocenti Research Center Florence . Italy . n 07-, March 2001 , p11

³⁴ - مصطفى حمدي أحمد وأخرون، المرجع السابق، ص 400

³⁵ - فضيلة سالم سعيد أحمد، المرجع السابق، ص 317

زواج الأطفال في القانون الدولي

وفي قرار الجمعية العامة 153/73 السالف الذكر أكد على ان ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر تشكل عقبة رئيسية امام تمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الامر الذي يعوق قدرة المرأة على دخول سوق العمل والترقي الوظيفي.

كما أن تقرير مفوضية السامية لحقوق الانسان لسنة 2014 السالف الذكر أكد على أن تزويج الأطفال والحمل المبكر هما عقبتان اساسيتان تحولان دون ضمان فرص التعليم والعمل وغيرها من الفرص الاقتصادية للفتيات الشابات، وغالبا ما تنشئ الفتيات عن الذهاب الى المدرسة عندما يتزوجن، او قد يطردن من المدرسة عندما يصبحن حوامل ويعاملن كنساء بالغات بغض النظر عن اعمارهن، على سبيل المثال وبحسب التقرير فان 84.2 بالمئة من الفتيات اللواتي تزوجن في كينيا صرحن بانه لم يعد لهن الوقت للتمتع بالتعليم بسبب مسؤولياتهن الجديدة كفتيات متزوجات .

2 مكافحة زواج الأطفال في القانون الدولي

ابرم المجتمع الدولي معاهدات واتفاقيات عالمية تتضمن نصوص تحظر زواج الأطفال ضمنيا، الا أن المواثيق الإقليمية اتخذت مواقف أقوى بخصوص هذه المسألة ربما لأن الاتفاقيات العالمية ستصطدم بثقافات واعراف الشعوب المتنوعة والتي لن تتواءم مع مفاهيم حقوق الانسان الغربية، كما أن جهود المجتمع الدولي تعززت بشكل أكبر من خلال جهود الأمم المتحدة التي تسعى للقضاء على هذه الظاهرة وحماية الأطفال ضحايا هذا الزواج.

2. 1 موقف القانون الدولي من زواج الأطفال

زواج الأطفال في نطاق القانون الدولي هو زواج قسري لأنه فاقد لشرط الرضا الذي هو شرط جوهري في الزواج والذي لا يملك للطفل أهلية التعبير عنه، كما انه شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، ولمحاربة هذه الظاهرة كان لا بد من تحديد السن الأدنى للزواج، الا أن المجتمع الدولي غير متفق بخصوص هذه المسألة.

2. 1. 1 زواج الأطفال زواج قسري وتميز جنساني

• زواج قسري

تدين العديد من الصكوك الدولية والإقليمية الزواج القسري باعتباره انتهاك لحقوق الانسان، ومما لا شك فيه أن هناك علاقة متبادلة بين زواج الأطفال والزواج القسري، فلقد عرفت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الزواج القسري على انه " الزواج الذي لم يعرب فيها أحد الطرفين او كلاهما اعرابا

شخصيا عن موافقته الحرة على الزواج "واعتبرت اللجنة ان زيجات الأطفال هي أحد اشكال الزواج القسري نظرا لان أحدهما او كلاهما لا يكون قد أعرب عن موافقته الكاملة الحرة وعن علم.³⁶

وبالرجوع الى التعليق العام رقم 24 للجنة حقوق الانسان³⁷ فإنها نصت على ان هناك عوامل عديدة تمنع المرأة من اتخاذ قرار بالزواج من دون اكرامه من بينها تحديد السن الأدنى للزواج، وأكدت على ان معايير تحديد هذا السن يجب ان تمكن المرأة من اتخاذ قرار مستنير وبدون اكرامه.

ومن ثم فمن المفترض أن الأطفال سنهم اقل من السن الأدنى للزواج وليسوا ناضجين بما يكفي لتقديم موافقة مستنيرة ولن يكون لهم رأي يذكر في اختيار شريك الزواج، ولا يمكنهم رفض الامتثال لرغبات الوالد او الوصي.³⁸

وعليه فان زواج الأطفال هو زواج قسري أي زواج بالإكراه نظرا لافتقاره لأهم شرط لصحة الزواج وهو الرضا والذي لا يمكن للطفل التعبير عنه لفقدانه الأهلية لذلك.

وبالرجوع الى الاتفاقيات الدولية وبالرغم من أنها اتخذت مواقف في القضايا التي كثيرا ما تتشابه مع زواج الأطفال والزواج بشكل عام، مثل الاستغلال الجنسي والاعتداء على الأطفال وغيرها،³⁹ إلا أنها لم تتناول مسألة زوج الأطفال صراحة، ولكن القاعدة الأساسية المتفق عليها ضمن هذه الصكوك هو الحق في الزواج والذي يجب ان يتم بالموافقة الحرة والكاملة للطرفين وهو ما يفتقر اليه وزواج الأطفال والذي ينتهك حق الموافقة بحرية على الزواج.

وللتفصيل أكثر فقد نصت المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان⁴⁰ أن للرجال والنساء متى أدركوا سن البلوغ حق التزوج، والزواج لا ينعقد الا برضا الطرفين رضاء كاملا لا اكرام فيه، وهو ما

³⁶ -- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، (CEDAW/GC/31)، المرجع السابق، الفقرة 20

³⁷ -- لجنة حقوق الانسان، التعليق العام رقم 28 بشأن المادة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المؤرخ في 29 مارس 2000، الملحق رقم (A/55/40 (vol1)، الفقرة 23

³⁸ Ruth Gaffney-Rhys, International law as an Instrument to Combat Child Marriage, International Journal of Human Rights, Volume 15, Issue 3, 2011. p15

³⁹ Marcy J. Robles, Child Marriage and the Failure of International Law, a Comparison of American, Indian, and Canadian Domestic Policies, International and Comparative Law, Vol 18, N4, 2018, p111

⁴⁰ -- إعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948

زواج الأطفال في القانون الدولي

أكدت عليه المادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁴¹ والمادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁴².

وبالرجوع الى اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج⁴³ فقد اعتبرت أن رضا الطرفين هو شرط أساسي لصحة عقد الزواج، وأن التعبير عن الرضا يكون شخصيا وفي إطار من العلانية وبحضور السلطة المختصة والشهود.

اما المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁴⁴ فإنها اكدت على ان الحق المرأة في حرية اختيار الزوج وفي عدم عقد الزواج الا برضاها الكامل يندرج ضمن الأمور التي تكفل المساواة بين رجل والمرأة في مسألة الزواج.

بينما اعتبرت المادة 1 من الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق⁴⁵ ان الزواج القسري هو شكل من اشكال الرق ويكون ذلك في حالة الوعد بتزويج امرأة او تزويجها فعلا دون ان تملك حق الرضا لقاء بدل مالي او عيني يدفع لأبويها او للوصي عليها او لأسرتها او لأي شخص اخر او أي مجموعة اشخاص أخرى، وحثت الفقرة 2 من نفس المادة الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات تسمح لكل من الزوجين المقبلين على الزواج بأن يعرب اعراب حرا عن موافقتهم على الزواج بحضور سلطة مدنية ودينية مختصة.

ويمكن العثور على أحكام مماثلة في العديد من صكوك حقوق الإنسان الأخرى فقد نصت المادة 17 من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان على ألا ينعقد أي زواج الا برضا الطرفين المزمع زواجهما، أما المادة 19 من اعلان حقوق أسيان فقد نصت على انه يحق للرجال والنساء الذين بلغو سن الرشد ان يتزوجوا على أساس موافقتهم الحرة والكاملة.

⁴¹ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ي المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966

⁴² - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200(د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966

⁴³ -المادة 1 من اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1763 ألف (د-17) المؤرخ في 7 نوفمبر 1962، ودخلت حيز النفاذ 9 ديسمبر 1964 وفقا لأحكام المادة 6

⁴⁴ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/180 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، دخلت حيز النفاذ في 3 سبتمبر 1981

⁴⁵ - الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، المعتمدة من قبل مؤتمر مفوضين دعي للانعقاد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 608(د-21)، المؤرخ في 30 أبريل 1956، دخلت حيز النفاذ 7 سبتمبر 1956

ونخلصمما سبق أن التشريعات الوطنية التي تجيز زواج الأطفال تنتهك المعاهدات والاتفاقيات الدولية لأنها تسمح بإبرام زيجات للأطفال لا يتوفر فيها شرط الرضا المكفول في موثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

• تمييز جنساني

ان الحق في عدم التمييز على أساس الجنس مبين في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان فيما يتصل بالزواج، وعلى سبيل المثال تدعو المادتان 1 و16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الى القضاء على التمييز في كل الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية وتعترف المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل بحق الطفل في التحرر من التمييز بما في ذلك التمييز القائم على أساس الجنس والسن.⁴⁶

ولقد اعتبر الخبراء في مجال حقوق الإنسان ان تزويج الأطفال جريمة جنائية وانتهاك لحقوق الإنسان ومظهر من مظاهر التمييز الجنسية⁴⁷

كما أكد قرار الجمعية العامة 153/73 السالف الذكر على ان أوجه عدم المساوات بين الجنسين والقوالب النمطية الجنسية العميقة الجذور من الأسباب الجذرية لزواج الأطفال وان استمرار الممارسة المتمثلة في زواج الأطفال تجعل الأطفال وبخاصة الطفلات أكثر عرضة ومواجهة لأشكال شتى من التمييز طوال حياتهم.

وفي سياق البروتوكول الاختياري الخاصة ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية يمكن اعتبار الزواج المبكر شكلا من اشكال البيع لغرض الاستغلال الجنسي ومن ذلك عرض البنت لتزويجها لرجال أكبر منها سنا مقابل المال.

واعتربت للجنة المعنية بالقضاء على اشكال التمييز ضد المرأة في التوصية العامة رقم 32 ان زواج الأطفال هو شكل من أشكال الاضطهاد الجنساني الذي يمنح المرأة حق اللجوء⁴⁸.

⁴⁶-تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة (A/HRC/21/41)، المرجع السابق، ال فقرة87

⁴⁷-تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول حلقة عمل الخبراء بشأن تأثير الاستراتيجيات والمبادرات القائمة الرامية الى التصدي لممارسة

تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، المؤرخ في 24مارس 2017، الملحق رقم A/HRC/35/5A/الفقرة 46

⁴⁸- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 32 بشأن الأبعاد الجنسية المرتبطة بالمرأة فيما يتعلق بمركز اللاجئ

واللجوء والجنسية وانعدام الجنسية، المؤرخ في 14نوفمبر 2014، الملحق رقم CEDAW/C/GC/32، الفقرة 15

زواج الأطفال في القانون الدولي

كما وصفت ذات اللجنة في التعليق العام رقم 19 (1992) ان زواج الأطفال ممارسة تستمر بسبب العادات الضارة المستحكمة والمواقف التقليدية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة او تمنح المرأة أدوارا تخضعها للرجل او بسبب الأدوار النمطية للمرأة في المجتمع .⁴⁹

واعتبرت دراسة لليونيسف ان زواج الأطفال هو استمرار للتمييز بين الجنسين لأنه يضع المرأة في وضع أدنى غير قادرة على المشاركة على قدم المساواة في الزواج والخيارات الجنسية والانجابية بشكل عام مما يضع مجموعة من المصالح الأبوية قبل رفاهية ابنتهم⁵⁰.

ودعى خبراء مجلس حقوق الانسان الى الحاجة للتسليم بأن ممارسة تزويج الأطفال والزواج القسري تمثل انتهاكا لحقوق الانسان ومظهرا من مظاهر التمييز الجنساني ووصوا في هذا الصدد باعتماد تدابير لمعالجة البواعث والأسباب الكامنة وراء تعرض النساء والفتيات لهذه الممارسة⁵¹

وفي توصية صادرة عن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2020 دعى فيها الدول الى اتخاذ تدابير تشريعية لإزالة أي حكم تمييزي يتم التغاضي فيه عن زواج الأطفال⁵²

2. 1. 2 إشكالية السن القانوني للزواج

ان معيار تحديد السن الأدنى للزواج يجب ان يكون نقطة البداية في التصدي لظاهرة زواج الأطفال، لأن تحديده بشكل صريح وواضح لن يجعله عرضة لتفسيرات مختلفة.

ويوضح الفقيه اريكسون أن مصطلح "سن الرشد " و " سن الزواج " يمكن ان يشيرا الى العمر الذي يبلغ فيه الفرد سن الرشد القانوني أو السن الذي يصل فيه الفرد الى مرحلة النضج الجنسي".⁵³

الا ان سن الرشد غامض وغير محدد بشكل صريح في المواثيق الدولية، علاوة على ذلك تترك المعاهدات والاتفاقيات الدولية الامر للتشريع المحلي لتحديد الحد الأدنى للسن الزواج كما ان هذه المواثيق لا تتضمن أي ذكر لمسألة زواج الأطفال بشكل صريح.⁵⁴

⁴⁹ - تقرير مفوضية السامية لحقوق الانسان A/HRC/26/22، المرجع السابق، الفقرة 16

⁵⁰ - UNICEF, Child Marriage and the Law, Legislative Reform Initiative Paper Series, New York, January, 2008, p12

⁵¹ - تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان A/HRC/35/5، المرجع السابق، ص 46

⁵² - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، المؤرخ في 28 جولية 2020، الملحق رقم A/75/262 الفقرة 55/ب

⁵³ Ruth Gaffney-Rhys, Op,Cit. p8,9

⁵⁴ Marcy J. Robles, Op,Cit. p114

فبرجوع الى نص المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان فأنها نصت على انه للرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ فلهم حق التزوج، الا انها لم تعرف سن البلوغ الذي هو سن الزواج، وهل تعتبر المرأة في "سن البلوغ" عند دخولها اول دورة شهرية لها، ماذا لو استقبلت اول دورة شهرية في سن العاشرة؟

وبالرجوع الى اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج فإنها لم تحدد الحد الأدنى للزواج بل طالبت الدول الأطراف بتحديد بموجب تشريعات وطنية، وما يعاب على هذه الاتفاقية انها نصت على استثناء حيث يسمح للسلطة المختصة بالتعاضدي عن الحد الأدنى لسن الزواج في ظروف خاصة وهو ما يعتبره جانباً الفقه ثغرة تضعف من قوة الاتفاقية الدولية.⁵⁵

الا أن توصية الأمم المتحدة بشأن الرضا بالزواج والحد الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج الصادرة عن الأمم المتحدة⁵⁶ نصت على ان الحد الأدنى للزواج 15 سنة وانه لا يجوز التزوج قانوناً لمن لم يبلغها مالم تعفه السلطة المختصة من شرط السن لأسباب جديّة.

ومع ذلك فان تحديد سن الخامسة عشرة كحد أدنى لسن الزواج يتعارض مع احكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي تعرف الطفل على انه كل انسان لم يبلغ ثمانية عشرة سنة، ونتيجة لهذا الافتقار إلى الوضوح، فقد تفسر الدول الأطراف مصطلح " الطفل " بشكل مختلف لان المفهوم بهذا الشكل لم يعد موحد عالمياً⁵⁷.

أما المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فقد أضافت في الفقرة 2 من نفس المادة ان زواج الأطفال لا يترتب عنه أي أثر قانوني ودعت الدول الأطراف الى تحديد سن أدنى للزواج، الا أن الاتفاقية لا تعرف الطفل ونتيجة لذلك ليس من الواضح ماهي الزيجات المحظورة.⁵⁸

على عكس ما سبق فقد اتخذت بعض الصكوك الإقليمية موقفاً قوياً بشأن سن زواج الأطفال ذلك ان الصكوك التي اعتمدها الاتحاد الافريقي والصكوك الأوروبية كانت أكثر وضوحاً بكثير، فقد حثت المادة 21/ 2 من الميثاق الافريقي لحقوق ورفاهية الطفل⁵⁹ الدول الأطراف ان تسن تشريعات تحدد سن

⁵⁵ -Ibid

⁵⁶ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2018 (د-20) بشأن توصية بشأن الرضا بالزواج والحد الأدنى للزواج وتسجيل عقود الزواج، المؤرخ في 1 نوفمبر 1965

⁵⁷ Ruth Gaffney-Rhys, Op,Cit. p9

⁵⁸ Ibid

⁵⁹ - الميثاق الافريقي لحقوق ورفاهية الطفل 1990، دخل حيز النفاذ 29 نوفمبر 1999

زواج الأطفال في القانون الدولي

الثامنة عشرة كحد أدنى للزواج. كما أن المادة 7 /ب من بروتوكول حقوق المرأة في افريقيا⁶⁰ نصت أيضا ان الحد الأدنى للزواج هو 18 سنة، وهو ما أكدت عليه أيضا قرار مجلس أوروبا 1468 السالف الذكر.

2. 2. التدابير الرامية للتصدي لزواج الأطفال في سياق جهود الأمم المتحدة

بذلت الأمم المتحدة جهود كبيرة لمكافحة زواج الأطفال من خلال اصدار جملة من القرارات والتقارير بالإضافة الى الدراسات التي قامت بإعدادها منظمة اليونسف في هذا الشأن، وكلها أجمعت على انه لا بد من حماية الأطفال ولا سيما الفتيات من خطر الزواج المبكر، وذلك من خلال جملة من التدابير لعل أهمها:

• الحق في الضمانات القانونية

ان اول خطوة للتصدي لزواج الأطفال هو توفير إطار قانوني وطني يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان يتم من خلاله تحديد السن الأدنى للزواج وحظر زواج الأطفال بشكل صريح وتجريمه.

وهو ما أكد عليه قرار مجلس حقوق الانسان 6/48 السالف الذكر من ضرورة سن قوانين ترمي الى منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وان تسعى الدول الى اتساق هذه القوانين على الصعيد المحلي لكفالة عدم ابرام عقد الزواج الا بموافقة حرة ومستتيرة من الزوجين العازمين على الزواج.

وفي التعليق رقم 4أوصت لجنة حقوق الطفل بشدة الدول الأطراف بإصدار تشريعات واصلاحها عند الضرورة بغية رفع السن الدنيا للزواج بموافقة او بدون موافقة الوالدين⁶¹.

كما حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 175/71 السالف الذكر الدول ان تعدل القوانين المتعلقة بمنع زواج الأطفال من خلال حذف أي احكام تمكن مرتكبي الاغتصاب او الاعتداء الجنسي او الاختطاف من الزواج بضحاياهم.

وفي توصية صادرة عن تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة نصت على أنه في كثير من البلدان التي تفرض فيها حد أدنى لسن الزواج القانونية توجد أيضا استثناءات بالنسبة للفتيات دون تلك السن، وحيثما وجدت تلك الاستثناءات تعين اتخاذ إجراءات صارمة لكي يكون الزواج في المصلحة الفضلى للطفل، وأضاف التقرير انه لا يمكن تطبيق الحد الأدنى للزواج إذا لم يتم تسجيل

⁶⁰ - بروتوكول حقوق المرأة في افريقيا الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب، اعتمدته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد

الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، مابوتو ، 11 يوليو 2001

⁶¹ - لجنة حقوق الطفل، (4/2003/CRC)، المرجع السابق، الفقرة 23

الولادة والزواج في البلد على نحو سليم، وينبغي ان يكون تسجيل الولادات إلزاميا حتى في حالة عدم تسجيل الابوين⁶².

• الحق في التعليم

التعليم هو وسيلة من أنجع الوسائل لمواجهة زواج الأطفال، كما انه من حق الفتيان والفتيات المتزوجين او ضحايا زواج الأطفال مواصلة تعليمهم الذي حرّموا منه بسبب الزواج.

وتأكيد لذلك حث قرار الجمعية العامة 175/71 السالف الذكر الدول على منع زواج الأطفال والزواج المبكر والقضاء عليه من خلال إزالة الحواجز التي تعترض التعليم بما في ذلك كفالة مواصلة استفادة الفتيات والفتيان المتزوجين وحتى الحوامل منهم من فرص التعليم لاسيما التعليم النظامي وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية وغير آمنة وتحسين سلامة البنات داخل المدرسة وفي طريق الذهاب اليها والعودة منها وتوفير المرافق الصحية المأمونة والملائمة بما في ذلك إدارة النظافة الصحية في فترة الطمث.

كما نص قرار مجلس حقوق الانسان 6/48 السالف الذكر على مجموعة من التدابير حول تعليم الأطفال ضحايا زواج المبكر من بينها:

/ضمان الحصول على التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي المجانيين، بما في ذلك التعليم التعويضي ومحو الأمية لمن لم يتلقين تعليما نظاميا او تركن المدرسة في وقت مبكر او أرغمن على تركها لجملة من الأمور من بينها الزواج او الحمل او الولادة وضمان سياسات إعادة الالتحاق والتدريب المهني وتنمية المهارات التي تمكن الشابات والفتيات اللواتي تعرضن لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهن وعملهم وفرصهن الاقتصادية

2/اعتماد تدابير لضمان المساواة في حصول الفتيات على تعليم جيد والقضاء على القوانين والممارسات التمييزية التي تمنعهن من الحصول على تعليمهن وذلك من خلال القضاء على التفاوتات الجنسية في الالتحاق بالمدارس

وفي توصية صادرة عن تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة نصت على أنه ينبغي للدول ان توفر لفتيات ولأسرهن الدعم المالي والحافز المالية مثل الإعانات لدفع الرسوم المدرسية، والمنح الدراسية، والولائم المدرسية وغيرها⁶³

⁶² - تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، (A/HRC/21/41)، المرجع السابق، الفقرة 99 ، 100

⁶³ - تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، (A/HRC/21/41)، المرجع السابق، الفقرة 105

زواج الأطفال في القانون الدولي

• الحق في الرعاية الصحية

أكدت جهود الأمم المتحدة المتعلق بزواج الأطفال على حق الفتيات المتزوجات أو ضحايا زواج الأطفال في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية وذلك عن طريق ما يلي

- تعزيز النظم الصحية بما في ذلك نظم المعلومات الصحية التي تيسر وتتيح حصول الجميع على الخدمات الصحية الجيدة والنوعية⁶⁴

- توفير وفير خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية والمعلومات المتعلقة بها والتثقيف بشأنها، والسلع المرتبطة بها، وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والايذز وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي.⁶⁵

- توفير خدمات قابلات للتوليد الماهرات ورعاية التوليد في الحالات الطارئة وتوفير الرعاية اللاحقة للولادة⁶⁶

وفي هذا الصدد أوصي التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لسنة 2019 بإنشاء خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الاستشارة النفسية مع مراعات تجارب واحتياجات الناجيات وضمان استمرارية الرعاية والمتابعة ووضع سبل واضحة وفعالة للوصول الناجيات لهذه الخدمات⁶⁷.

• الحق في الحماية

ان زواج الأطفال ممارسة ضارة تهدد صحة الفتيات ومستقبلهن ولحماية الفتيات من هذا الخطر حثت جهود الأمم المتحدة في هذا الإطار الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير من بينها:

- اتخاذ تدابير مناسبة من اجل سلامة ضحايا ممارسة تزويج الأطفال مثل توفير مأوى مؤقتة مصمم بشكل محدد وإتاحة خدمات خاصة في مأوى ضحايا نف الزواج⁶⁸

- تعزيز وتيسير سبل وصول الفتيات والنساء المعرضات للخطر والفتيات المتزوجات الى اليات وخدمات الحماية بما في ذلك الخدمات القانونية والسكن والامن والدعم النفسي والاجتماعي⁶⁹

⁶⁴- قرار الجمعية العامة 175/71، السالف الذكر

⁶⁵- قرار مجلس حقوق الانسان 6/48 السالف الذكر

⁶⁶اقرار الجمعية العامة 153/73 السالف الذكر

⁶⁷- التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان (A/HRC/41/19)، المرجع السابق، لفقرة 54

⁶⁸- تقرير مفوضية السامية لحقوق الانسان A/HRC/26/22، المرجع السابق، الفقرة 37، 38

-تعزيز خدمات الحماية والدعم للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن لجميع اشكال العنف الجنسي والعنف المنزلي وتحديد ملاجئ الحماية وخطوط الاتصال المباشر ومكاتب المساعدة وخدمات الصحة والدعم والحماية⁷⁰

الخاتمة:

في ختام هذه في هذه الدراسة نخلص الى أن زواج الأطفال هو زواج قسري تقف وراءه عدة عوامل أبرزها الفقر والأزمات الإنسانية والمفاهيم المرتبطة بالشرف، والغالبية العظمى من زيجات الأطفال تشمل الفتيات بنسبة كبيرة مقارنة بالذكور، كما أنه يسبب للأطفال انتهاكات جسيمة على مختلف الجوانب قد تصل الى فقدان حياتهم بسبب مخاطر الحمل والإنجاب.

ولقد بذل المجتمع الدولي جهود معتبرة للتصدي لهذه الظاهرة ولكن باستثناء المواثيق الإقليمية الأفريقية والأوروبية لا يوجد أي اتفاقية دولية عالمية تتناول مسألة زواج الأطفال بشكل صريح، وإنما اكتفت فقط بتناول مسألة الرضا في الزواج وهو ما لا يتوفر في زواج الأطفال كون الطفل فاقد للأهلية ولا يستطيع التعبير عن رأيه بشكل مستدير.

اما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة فقد خلصت الى ان زواج الأطفال هو زواج مبكر وهو ممارسة تقليدية ضارة وشكلا من أشكال التمييز الجنساني، وأكدت على أن الأطفال المتزوجين لابد ان يحضوا بالرعاية والحماية واسترجاع حقوقهم التي فقدوها بسبب الزواج.

وللتصدي لهذه الظاهرة التي تنتهك حقوق الطفل وتعرضه لمخاطر جسيمة ارتأينا تقديم جملة من التوصية على النحو التالي:

- التسليم بان زواج الأطفال هو انتهاك لحقوق الانسان ومظهر من مظاهر العنف الجنساني
- ابرام اتفاقية عالمية تحضر وتجزم زواج الأطفال بشكل صريح
- تأسيس أليات مستقلة لمراقبة ومساءلة الدول عن مدى مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها
- ابرام اتفاقيات إقليمية لتحديد الحد الأدنى للزواج يراعي فيه ثقافات الشعوب من جهة والمصلحة الفضلى للطفل من جهة أخرى

⁶⁹- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/75/262)، المرجع السابق الفقرة 54

⁷⁰- قرار مجلس حقوق الانسان 6/48 السالف الذكر

زواج الأطفال في القانون الدولي

- على الدول التي ينتشر فيها زواج الأطفال ان توفر دعم صحي خاص للفتيات المتزوجات لمجابهة الامراض الجنسية ومضاعفات الحمل والولادة
- توفير الدعم للمنظمات الدولية ولمؤسسات المجتمع المدني لمكافحة هذه الظاهرة وتوعية الأسر لاسيما في المجتمعات الفقيرة والأرياف ومخيمات النزوح من مخاطر تزويج الأطفال النفسية والصحية والاجتماعية
- توفير الدعم للناجيات من زواج الأطفال من خلال توفير سبل الحماية ومصادر دخل تضمن لهم استقلاليتهم المالية والاجتماعية.